

## الحوكمة الرشيدة في مواجهة الفساد

## Good Governance in Confronting Corruption

أ.آمنة عبد الرحمن وريث

Mr.Amna Abdel Rahman, heir

محاضر - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - قسم العلوم السياسية - جامعة الجفارة

Email: Amnaw55@hotmail.com

## الملخص:

تُعد الحوكمة الرشيدة إطاراً معيارياً معاصراً لإدارة الشأن العام، يستند إلى مبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون والمشاركة المجتمعية، وهي تمثل أحد أهم الآليات لمواجهة الفساد الذي يُعد من أبرز معوقات التنمية المستدامة. فاعتماد معايير الحوكمة يساهم في تقليص فرص استغلال النفوذ والموارد من خلال تعزيز آليات الرقابة المؤسسية وضمان حق المواطن في الحصول على المعلومات، إضافة إلى ترسيخ استقلالية القضاء ومساواة الجميع أمام القانون. وتشير الأدبيات إلى أن الدول التي طورت منظومات حوكمة رشيدة شهدت تراجعاً في مستويات الفساد وتحسناً في مناخ الاستثمار وارتفاعاً في معدلات الثقة بالمؤسسات العامة. كما أن إدماج المجتمع المدني ووسائل الإعلام في عملية صنع القرار يوسع من نطاق الرقابة الاجتماعية ويحد من الممارسات غير المشروعة. ومن ثم فإن الحوكمة الرشيدة لا تُختزل في كونها أدوات إدارية فحسب، بل تمثل نهجاً مؤسسياً شاملاً يعزز النزاهة ويؤسس لحكم رشيد قادر على تحقيق التنمية العادلة والمستدامة.

## Abstract

Good governance is considered a contemporary normative framework for managing public affairs, based on the principles of transparency, accountability, the rule of law, and community participation. It represents one of the most effective mechanisms for combating corruption, which is among the most significant obstacles to sustainable development. The adoption of governance standards contributes to reducing opportunities for the misuse of power and resources by strengthening institutional oversight mechanisms and ensuring citizens' right to access information, in addition to consolidating judicial independence and equality before the law. The literature indicates that countries which have developed systems of good governance have witnessed a decline in corruption levels, an improvement in the investment climate, and an increase in public trust in state institutions. Moreover, involving civil society and the media in the decision-making process broadens the scope of social monitoring and limits unlawful practices. Therefore, good governance is not merely an

administrative tool, but rather a comprehensive institutional approach that fosters integrity and establishes sound governance capable of achieving equitable and sustainable development..

### المقدمة:

تعد الحوكمة من المواضيع الحديثة التي يتم تداولها في الوقت الحالي ويجب الإشارة إليها وإلى أهميتها في تطوير مؤسسات الدولة المختلفة وذلك من خلال علاقتها بآليات وإجراءات الإصلاح الإداري الذي يعد أحد العناصر المهمة في نظام الحوكمة الذي يساهم في ضبط العمل وتوجيه العمليات نحو النجاح والتطور المستمر.

لقد كان للتغيرات والتوجهات التي حصلت في المنظومة الدولية خلال السنوات القليلة الماضية الدور البارز في ظهور العديد من المفاهيم خاصة تلك المتعلقة بإصلاح أنظمة الحكم في العالم، ولعل من أبرزها الحوكمة الرشيدة الذي دخل قاموس العلوم السياسية والقانون باعتبارها الحل الأمثل لمواجهة الفساد، فالفساد بجميع أنواعه بات ظاهرة عالمية تعاني منها الحكومات وأجهزتها الإدارية ومؤسساتها، وأصبح يهدد مستقبل أمن واستقرار المجتمعات بعد تغلغله في جميع جوانب الحياة، فظاهرة الفساد تطورت مع التطور العلمي والتكنولوجي، وسوء الحكم وعدم فعالية الأساليب التقليدية في مواجهة هذه الظاهرة التي أدت بدورها إلى تخلف الدول وعرقلة التنمية وانتشار البيروقراطية واللامساواة وتفشي ظاهرة الإجرام، وهي من المشاكل التي يواجهها العالم بصفة عامة ودول العالم الثالث بصفة خاصة التي تعاني انتشاراً واسعاً لهذه الظاهرة في كل قطاعات الدولة، الأمر الذي أدى إلى تكاتف جهود العديد من المنظمات والهيئات الوطنية والعالمية الحكومية وغير حكومية، حيث أقيمت العديد من الندوات والمؤتمرات وورش العمل ووضعت المعاهدات والاتفاقيات الدولية من أجل ارساء مبادئ الحوكمة الرشيدة في سبيل مكافحة الفساد بأنواعه المختلفة (1)، لأنها من الأساليب الحديثة في الإدارة التي تعتمد على الشفافية والمشاركة لمعالجة مظاهر الفساد التي تواجه دول العالم وخاصة دول العالم الثالث فالدول المتقدمة قامت بخطوات هامة في سبيل تدعيم فاعلية الحوكمة الرشيدة ورأت أن التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة إذا ما تم إنجازها بشكل سليم فإنها ستمثل الأداة التي تساهم في مكافحة الفساد.

### أولاً : إشكالية البحث:

على ضوء ما سبق ذكره ، يمكن طرح إشكالية هذا البحث على النحو التالي : كيف يمكن للحوكمة الرشيدة المساهمة في مكافحة الفساد ؟ وتنتفع عن هذه الإشكالية الرئيسة مجموعة

من التساؤلات الفرعية أبرزها:

1- ما المقصود بالحوكمة والحوكمة الرشيدة؟

2- ما طبيعة العلاقة بين الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ؟

### ثانياً : فرضية الدراسة:

تكمن فرضيات هذه الدراسة في وجود علاقة طردية بين الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد إذ تطرح الحوكمة الرشيدة مجموعة من المبادئ التي تسترشد بها الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية في مكافحة الفساد ، إذ أنه لا يمكن مكافحة الفساد في غياب الحوكمة الرشيدة.

**ثالثاً: أهمية البحث:**

تبرز أهمية البحث في تسليط الضوء على مفهوم الحوكمة كإحدى الآليات الهادفة لمكافحة الفساد ، نظراً لما تشجعه من وضع مبادئ تركز على الشفافية والنزاهة والمساءلة وتسهل عملية الرقابة والإشراف على عمل المؤسسات العامة.

**رابعاً: أهداف البحث**

التعريف بالحوكمة الرشيدة ومدى أهميتها في مكافحة الفساد، وتحديد التأثير المتبادل ما بين الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.

**المبحث الأول: الحوكمة الرشيدة****المطلب الأول: ماذا تعني الحوكمة؟**

طرح مفهوم الحوكمة في نهاية الثمانينات من القرن الماضي، وذلك أثر فشل العديد من المساعدات الاقتصادية للدول النامية في تحقيق أهدافها ليس لقصور ومحدودية نماذج التنمية الاقتصادية التي تم الاستناد إليها فحسب بل لضعف الواقع في الإدارة الحكومية ومحاربة الفساد الضعف الذي أدى إلى تسريب ملايين الدولارات إلى جيوب الحكام الفاسدين وأرصدتهم في البنوك الأجنبية أو هدرها في برامج تنموية غير مجدية كان المستفيد منها الشركات المنفذة التي هي نوافذ استثمارية للمحسوبين عليها، وهذا أدى إلى بروز اتجاهات وتوجهات جديدة في الساحة الدولية كان أبرزها إطلاق حركة دولية واسعة لتعزيز دور الحوكمة وضرورة مكافحة الفساد لتحقيق التنمية المستدامة والسلام الاجتماعي والأمن.

**فالحوكمة** تعني هي مجموعة من القواعد والقوانين والمعايير والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء من خلال اختيار الأساليب الصحيحة والفعالة في إدارة المؤسسة والرقابة الفاعلة عليها، ويقع على عاتقها مسؤولية تنظيم العلاقة بين الأطراف الفاعلة في المؤسسة وأصحاب المصالح وتساعد القائمين على تحديد توجه وأداء المؤسسة ويمكن من خلالها حماية المصالح والاستثمارات المالية للمساهمين وكذلك تعظيم أرباح المؤسسة وقيمتها السوقية على المدى البعيد وتنظم العلاقة بين الإدارة العليا التي تشمل ( الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة) وبين حملة الأسهم وأصحاب المصالح المرتبطين بالمؤسسة.

**أما الحوكمة** في جانبها السياسي فهي (العملية التي يتم بواسطتها اختيار الحكومات ومراقبة أعمالها وتغييرها عندما تستدعي الحاجة)، وبالتالي الحوكمة تعني خمسة أمور أساسية :

1. كيفية صنع السياسات واتخاذ القرار.
2. كيفية تنفيذ هذه السياسات.
3. الهدف من وراء هذه السياسات.
4. مراقبة وتقييم السياسات واتخاذ القرارات والكيفية التي تنفذ بها لتأكد من نجاعتها وخدمتها للمصالح العام.
5. التعلم من النتائج وتعديل المسارات في المستقبل وإعلام الجمهور بذلك.(2)

الحوكمة لا تقتصر على القطاع العام فقط بل تتعداه إلى إدارة القطاع الخاص والمجتمع المدني ولكي تكون الحوكمة رشيدة فان السياسات و القرارات يجب أن تكون فعالة ومتوقعة وغير اعتباطية منفتحة وغير جامدة تأخذ بعين الاعتبار المستقبل كما تهتم بالحاضر كما ان صنع السياسات واتخاذ القرارات يجب أن يسمح بأكبر قدر من

المشاركة للأفراد والجماعات حتى تحظى هذه السياسات بالدعم والثقة والاحترام، ولمعرفة الحوكمة إذا كانت رشيدة في الدولة لا بد من التزامها بمجموعة من المبادئ.

**الحوكمة الرشيدة** تهدف إلى ضمان تقديم الخدمات العامة بكفاءة ونزاهة، وتحقيق مصالح المواطنين بطريقة تعكس العدالة وتحقيق المساواة بين جميع أفراد المجتمع. وفي جوهرها، تتمثل الحوكمة الرشيدة في إنشاء نظام يحقق التوازن بين القوى المختلفة في المجتمع، ويضمن تقديم الخدمات العامة بشكل عادل ومتساوي لجميع الفئات الاجتماعية.

كما تعتبر الحوكمة الرشيدة أيضاً عنصراً أساسياً لجذب الاستثمارات وتعزيز التنمية الاقتصادية، حيث تتمثل البيئة الاستثمارية الجاذبة في وجود نظام حوكمة فعال يحمي حقوق المستثمرين ويضمن معايير الشفافية والنزاهة. ومن خلال ذلك يُمكن القول إن الحوكمة الرشيدة تشكل الأساس لبناء مجتمعات قوية ومستقرة، وتحقيق التنمية المستدامة على المدى البعيد.

**فالحوكمة الرشيدة** حسب تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هي ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل العمليات والآليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم وحاجاتهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم ويؤمن أفضل استخدام للموارد، ويضمن العدالة وتطبيق القانون. (3)

كما يعرف البنك الدولي الحوكمة الرشيدة على أنها الإجراء الذي تتم بواسطة إختيار الحكومات، ومراقبة أعمالها والقدرة على إعداد السياسات الحكيمة في المجالات السياسية والاقتصادية والإدارية وطرق تنفيذها والتزام الأفراد. (4)

كما عرفت أيضاً بأنها (تحقيق الشفافية والاستقلالية والعدالة والنزاهة كضمانات ضد الفساد وسوء الإدارة).

### المطلب الثاني: مبادئ الحوكمة الرشيدة

**1. المشاركة:** تتطلب المشاركة أن يكون لجميع المجموعات وعلى وجه الخصوص الأشد ضعفاً منها، وصول مباشر أو تمثيلي إلى أنظمة الحكومة، ويتجلى هذا العامل في وجود مجتمع مدني قوي ومواطنون يتمتعون بحرية تكوين الجمعيات والتعبير.

**2. سيادة القانون:** تتجسد في الأنظمة القانونية المحايدة التي تحمي حقوق الإنسان والحريات المدنية لجميع المواطنين، ولا سيما الأقليات، وتحرص على تنفيذها سلطة قضائية مستقلة وقوة شرطة خالية من الفساد.

**3. الشفافية:** تعني أن يفهم المواطنون الوسائل والطريقة التي تتخذ من خلالها القرارات، وأن يتمتعوا بإمكانية الوصول إليها، لا سيما إذا تأثروا بطريقة مباشرة بها، والشفافية هي الأسلوب المباشر لمكافحة الفساد، وتشير إلى أن الحكومة تتصرف بطريقة علنية تمكنها من وجود حوار ديمقراطي ملائم وفقاً لمبادئ الحوكمة الرشيدة. (5)

**4. الاستجابة:** تعني أن تستجيب مؤسسات الدولة لرغبات وتطلعات كافة فئات المجتمع، وأن تحاول تحقيقها في إطار زمني مناسب، مما يعني أن توجه كل مؤسسات الدولة عملياتها وأنشطتها إلى خدمة كافة فئات المجتمع بما فيها الفئات المهمشة. (6)

5. **التوافق الموجه:** يطبق من خلال أجندة (برنامج أعمال) تسعى للتوسط بين العديد من الاحتياجات ووجهات النظر والتوقعات المختلفة للمواطنين المتنوعين، إذ يجب اتخاذ القرارات بطريقة تعكس فهما عميقا للسياق التاريخي والثقافي والاجتماعي للمجتمع.

6. **المساواة والشمولية:** ضمان ان يشعر جميع أفراد المجتمع بأنهم مشمولون ويتمتعون بالتمكين لتحسين أو الحفاظ على رفاههم، لاسيما الأفراد والمجموعات الأكثر ضعفا.

7. **الفعالية والكفاءة:** تتطور من خلال الاستخدام المستدام للموارد لتلبية احتياجات المجتمع بطريقة تضمن استمرار الاستثمارات الاجتماعية والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، وتتطلب الكفاءة والفعالية تعزيز الجودة والتوحيد القياسي وتقديم الخدمات العامة، وتركيز جهود الدولة على الوظائف الحيوية والقضاء على التكرار أو التداخل في الوظائف والعمليات للجمهور، وتقديم الخدمات وتلبية احتياجات المواطنين بشكل سريع ومناسب.

8. **المساءلة:** تعني المساءلة الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصالح حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصرف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات التي توجه لهم، بمعنى أن يخضع متخذي القرار سواء في القطاع الحكومي أو الخاص أو المجتمع المدني للمحاسبة من قبل المجتمع بمؤسساته المختلفة ومن الأفراد المتأثرين بقراراتها وتصرفاتها، حتى تكون المساءلة فعالة يجب أن تتم في إطار الشفافية وحكم القانون. أي أن المساءلة تعني العقاب الفوري لكل من أخطأ بغض النظر عن موقعة في السلم الوظيفي أو وضعه في المجتمع وحتى توثي المحاسبة أثرها يجب أن تتسم بالصفات التالية: سرعة التحرك والعلنية والمساواة وعدم التفرقة حتى تكون رادعا لكل من تسول له نفسه العبث بالمصلحة العامة والمال العام. (7)

### المطلب الثالث: الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة:

تعد الحوكمة الرشيدة مفتاحاً لتحقيق التنمية المستدامة ورفاهية الإنسان لذلك اعتمدت جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في عام 2015، مع وضع تاريخ مستهدف للانتهاء من تحقيقها في عام 2030، ومنها على سبيل المثال: القضاء على الفقر والجوع، (8) وتوفير مصادر طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، ومعالجة قضايا المناخ. وهذه هي التحديات الكبرى التي تواجه معظم الحكومات تقريباً.

ولكن الهدف الأصعب من بين أهداف التنمية المستدامة وهو الهدف السادس عشر الذي يطالب الحكومات "ببناء مجتمعات مسالمة وشاملة لتحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة ومسؤولة وشاملة على جميع المستويات.

وتتميز جميع أهداف التنمية المستدامة بارتباطها بغايات محددة، حيث تشمل الغايات المرتبطة بالهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة على تعزيز حكم القانون على المستويات الوطنية والدولية، وضمان المساواة في الوصول إلى العدالة للجميع، ومكافحة الفساد والرشوة بجميع أشكالها، وتطوير مؤسسات فعالة ومسؤولة وشفافة على جميع المستويات، وضمان اتخاذ قرارات سريعة الاستجابة وشاملة وقائمة على المشاركة وممثلة لكافة أطراف المجتمع على جميع المستويات، وكفالة وصول أفراد المجتمع إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية. (9)

إذا تناولنا مسألة القضاء على الرشوة والفساد على سبيل المثال، يجب أن نطرح السؤال التالي: كيف يمكن تحقيق ذلك إذا كانت المحاكم تخضع للقادة السياسيين ورجال الأعمال؟ ولا يمكن معالجة الفساد بحق دون تعزيز

حكم القانون، الذي يحتاج إلى المساءلة والشفافية، وهو ما يعني وصول الأفراد إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، ويصبح الأمر أكثر تعقيداً، حيث أن هدف "اتخاذ القرارات سريعة الاستجابة والشاملة والقائمة على المشاركة والممثلة لكافة أطراف المجتمع على جميع المستويات" هو هدف أقل ارتباطاً بالحكومات من المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية. ولا يتعلق الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة بالمؤسسات الحكومية فحسب، بل إنه يتعلق كذلك بعلاقة الحكومة بالمجتمع.

كما يرتبط الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة بغاية تتعلق بتعزيز أداء المؤسسات "الفعالة" على جميع المستويات، بالإضافة إلى دعم عملية المساءلة والشفافية والمشاركة. وليس من الواضح ما الذي يعنيه ذلك في سياق الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة، ولكن يجب أن يكون له علاقة بالنتائج والأهداف الخاصة بأهداف التنمية المستدامة الأخرى. فعلى سبيل المثال، سيتطلب تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة بشأن التعليم الجيد وغيته المتمثلة في تعزيز "المساواة في وصول جميع النساء والرجال للتعليم التقني والمهني والعالي الجيد برسوم معقولة، بما في ذلك التعليم الجامعي" ضخ استثمارات ضخمة وإنشاء مؤسسات تعليمية مصممة بشكل جيد. (10)

وسوف يعتمد تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة الأخرى على وجود مؤسسات حكومية فعالة مثل الهدف الثامن المتعلق بضمان العمل اللائق والنمو الاقتصادي، والهدف التاسع المتعلق بالابتكار والصناعة والبنية التحتية، والهدف الثالث عشر المتعلق بالعمل المناخي.

وخلاصة القول هي أن أهداف التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الحكم الرشيد والفعال. وينص الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة على ذلك صراحةً، ولكنه متضمن كذلك في معظم أهداف التنمية المستدامة الأخرى وغياتها. ولا يتعلق التحدي المرتبط بضمان الحكم الرشيد فقط بالشعارات البراقة والغامضة، ولكنه يتعلق كذلك بتطبيق الحوكمة الرشيدة وبتصميم المؤسسات، وقدرات الحكومات، والعلاقات الجيدة بين الحكومات والمجتمعات.

من ذلك نصل لحقيقة إن الحوكمة تدعو لوجود مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة وسيادة القانون، ومكافحة الفساد على جميع المستويات (السياسي، الإداري، المالي، الاقتصادي والأخلاقي)، مما يعزز الديمقراطية وتحسين مستوى المعيشة وتخفيض معدلات البطالة والفقر، ودعم العدالة والمساواة، وذلك كله يندرج تحت أهداف التنمية المستدامة. وبذلك فهناك علاقة ارتباطية قوية بين الحوكمة الرشيدة والتنمية المستدامة.

#### المطلب الرابع: تحديات تطبيق الحوكمة الرشيدة:

- 1- مقاومة التغيير: قد يواجه القادة والموظفون في الشركات والمؤسسات مقاومة لتغيير السلوكيات والممارسات التقليدية، مما يجعل تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة أكثر صعوبة.
- 2- تكاليف التطبيق: يمكن أن تكون عمليات تطبيق الحوكمة الرشيدة مكلفة، سواء من حيث التدريب والتوعية أو من حيث تحسين البنية التحتية والأنظمة.
- 3- نقص الوعي والتدريب: قد يفتقر بعض القادة والموظفين إلى الوعي بأهمية الحوكمة الرشيدة وفوائدها، مما يجعل تطبيقها أكثر تحدياً، خصوصاً في الشركات التي تفتقر إلى برامج تدريبية مناسبة.
- 4- الضغوط الخارجية: يمكن أن تتعرض الشركات لضغوط خارجية من الجهات الرقابية أو المساهمين أو الجمهور لتطبيق معايير الحوكمة الرشيدة، مما قد يزيد من التحديات التي تواجهها.

5- التوتر بين الأهداف المتنافرة: قد تواجه الشركات توتراً بين تحقيق الأهداف التجارية وتحقيق مبادئ الحوكمة الرشيدة، مما يجعلها تواجه تحديات في اتخاذ القرارات الملائمة.

6- التعقيدات القانونية: قد تكون المتطلبات القانونية المتعلقة بالحوكمة الرشيدة معقدة ومتشعبة، مما يزيد من تحديات تطبيقها بشكل فعال. (11)

### المبحث الثاني: الفساد

**المطلب الأول: مفهوم الفساد:** لعل من البديهيات التي يجب التذكير بها أولاً، هي أن الفساد ظاهرة إنسانية معقدة وموجودة في كل المجتمعات. ونتيجة لهذا التعقيد لم يستطع المفكرون والباحثين الاتفاق على تعريف واحد له! مما قاد إلى وجود تعريفات عديدة تتوقف على نوع الفساد وطبيعته. ففي الوقت الذي يراه البعض أنه قضية فردية وأخلاقية، يرى آخرون أنه قضية عامة وظيفية وهيكلية. (12)

فالفساد هو إنحراف أخلاقي لبعض المسؤولين العموميين لتحقيق المصالح الشخصية. مم يعني ان الفساد هو (إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب خاصة) حسب منظمة الشفافية الدولية، أما إتفاقية الأمم المتحدة فحصرته في التالي:

- 1- رشوة الموظفين العموميين الوطنيين.
- 2- رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية.
- 3- اختلاس الممتلكات وتبديدها من طرف موظف حكومي.
- 4- المتاجرة بالنقود.
- 5- الأثراء الغير المشروع.
- 6- الرشوة في القطاع الخاص.
- 7- اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص.
- 8- غسل العائدات الإجرامية.
- 9- إعاقة سير العدالة.

كما عرفت الأمم المتحدة الفساد بأنه سوء استعمال السلطة لتحقيق أرباح ومنافع خاصة.

أما البنك الدولي فعرف الفساد هو استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص والاستغلال السيء والفاقد للوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة. (13)

كما عرف المجلس الأوروبي عام 1994 الفساد بأنه الرشوة أو أي سلوك آخر يأتيه شخص مؤتمن على مسؤوليات في القطاع العام أو الخاص يخالف واجباته الناشئة عن كونه موظف عمومي أو مستخدم في القطاع الخاص، أو كعنصر مستقل أو ما شابه ذلك ويكون الهدف منه الحصول على مزايا غير مستحقة من أي نوع لنفسه أو لآخرين. (14)

### المطلب الثاني: أنواع الفساد:

- 1- فساد الأخلاق: هو بعض التصرفات التي تنافي العادات والتقاليد والموروثات.
- 2- فساد عقائدي: فساد العقيدة يؤدي لكل فساد آخر.

- 3- فساد سياسي: منه سوء استخدام المال في تحقيق المنافع الشخصية مثل دفع الرشوة للحصول على الأصوات في الانتخابات.
- 4- فساد إداري: عن طريق استخدام موقع العمل لتحقيق المصلحة الشخصية.
- 5- فساد اقتصادي: مثل ما يحدث في الشركات الوطنية أو الأجنبية من استغلال نقشي البطالة في توظيف الأيدي العاملة وعدم إعطائها حقوقهم المادية وعدم تأمينهم صحيا.
- 6- فساد مالي: وهو كل المعاملات المالية والمادية التي تؤدي لأكل الحقوق وعدم استقرار المجتمع وتدني حالة الفقر والمعوزين.
- 7- فساد مؤسسي: حين تصبح المؤسسة نهبا لرؤسائها ومحلا لتحقيق اطماعهم دون النظر للمصالح العام.(15)
- 8- فساد القمة: وهو من أخطر أنواع الفساد وترجع خطورته إلى ارتباطه بقمة الهرم السياسي في كثير من أشكال النظم السياسية لانتفاع من يتولى القمة بالخروج عن حكم القانون بالمكاسب الشخصية. (16)

### المطلب الثالث: أسباب الفساد:

بمعنى ما هي العوامل التي تؤثر في انتشار الفساد في مجتمع ما؟ الحقيقة ان هناك أسباب عديدة لعل من أهمها:

#### 1- عدم الاستقرار وفشل المنظومة الحاكمة

تشير الأدلة إلى أن ظاهرة الفساد مرتبطة بشكل كبير ومباشر بالتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية السريعة في كل الدول، وان الفساد يكون أكثر انتشارا في مراحل الثورات والانقلابات، وبذلك تسود الرشوة والمحسوبية والمحاصصة. وهذا الوضع يوفر المناخ المناسب لكل أشكال الفساد ويصبح بذلك شرط أساسي في التعامل بين الأفراد.

#### 2- ضعف الأجهزة الرقابية وعدم استقلاليتها

فعلى سبيل المثال (أ) الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد عاجزة حتى الان على الأقل على وضع خطط واستراتيجيات واضحة للقيام بأعمالها. (ب) هيئة الرقابة الإدارية لم تستطيع تطبيق القوانين الخاصة بالفساد بأسلوب عادل وعلى الجميع، وتقف عاجزة على محاسبة ومعاقبة كل من يثبت تورطه بتهم الفساد. (ج) ديوان المحاسبة لم يستطيع تحقيق المراجعة المالية وتقييم الأداء لكل مؤسسات الدولة.

3- غياب القوى القادرة على تطبيق وإنفاذ القوانين وفرض الأمن والاستقرار في الدولة، ومعاقبة كل من يثبت تورطه في عمليات فساد.

#### 4- تبني نظام محاصصة عشوائي مقيت في تولي المناصب السيادية للدولة.(17)

### المطلب الرابع: طرق وحلول لمكافحة الفساد:

تمثل الحوكمة الرشيدة قاعدة أساسية لمكافحة الفساد والوقاية منه، لذلك لا بد ان تضم آليات لمحاربة الفساد والسلوك الفاسد، فالحوكمة الرشيدة لها دور فعال في الحفاظ على المال العام وتحسين الاداء المؤسسي للقطاعات الثلاث العام والخاص والمجتمع المدني، لذلك وجب علينا أن نركز اهتمامنا على المؤسسات التعليمية لتأهيل جيل وطني قادر على التصدي لظاهرة الفساد من خلال:

1- محاسبة الفاسد: وهي تتمثل في وضع عقوبات رادعة تناسب كل عملية فساد تمنع تكراره وتكون معلنة على الملا حتى تكون عبرة لغيره.

- 2- **مكافأة النزوية:** من خلال تخصيص مكافأة مالية لمن يبلغ عن حالات الفساد في الدوائر الحكومية مثل الرشوة والاختلاس والتزوير.
- 3- **ضرورة وجود الحكومة الالكترونية في المعاملات الرقمية:** بين المواطن والدولة تكون مسجلة ومنظمة بشكل يصعب أي عملية رشوة أو اختلاس أو تزوير.
- 4- **التحول إلى الاقتصاد الغير نقدي:** بمعنى تداول وتحويل العملة بشكل رقمي، وبذلك تلغي المرباح الشخصية لان الدفع بشكل رقمي يكون مبرمج على الأسعار والتكلفة الصحيحة بدون زيادة أو غش.
- 5- **تطبيق مبدأ الشفافية من خلال توضيح مصادر الدخل وأوجه الانفاق:** وهي أن الحكومة تعلن عن الصفقات والعقود المبرمة مع الشركات بالأرقام، وبذلك يستطيع محاسبة المسؤولين عن أي عملية غش أو تزوير.
- 6- **مرتبات مرضية للمواطنين:** بمعنى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين حيث لا يطر للجوء إلى عمليات الفساد والكسب بطرق غير مشروعة مثل ( الرشوة والاختلاس).
- 7- **دور السلطة الرابعة ( الاعلام ):** تعتبر أداة قوية لتسليط الضوء وفضح الممارسات السلبية وبذلك يستطيع الاعلام ان يخضع أي عملية غش أو اختلاس أو تزوير بكل سهولة.
- 8- **فصل السلطات:** بمعنى عدم تركيز وظائف الدولة في هيئة واحدة.
- 9- **مؤسسات المجتمع المدني ومسؤوليتها في نشر التوعية وتوضيح الضرر والتكافل الاجتماعي ضد ظاهرة الفساد.**
- 10- **توظيف الكفاءات:** بمعنى توظيف الشخص المناسب في المكان المناسب.
- 11- **العمل بمبدأ الإدارة الرشيدة والتي ينبغي فيها الاهتمام بمكوناتها والتي اطلق عليها الباحثون مثلث الحكم الرشيد وهي ( إدارة الدولة، المجتمع المدني، القطاع الخاص).**
- 12- **العمل على الاهتمام بالنشئ والاهتمام بمراحل التعليم الأساسية والغير أساسية وزرع الأخلاق والقيم بين أفراد المجتمع.**(18)
- 13- **ضرورة العمل على تأكيد استقلالية السلطة القضائية لإيقاف الفساد.**(19)

### الخاتمة

من خلال ما تقدم نأكد على أن الفساد خطر يهدد الحكم الرشيد، ويسبب تراجع الخدمات العامة، وتدهور حالة البنى التحتية، وانهيار الاقتصاد وغرق أجهزة القطاع العام في الفساد هو انعكاس لضعف الحكومة لذلك يجب اتخاذ قرارات لتفعيل دور الحوكمة الرشيدة للحد من ظاهرة الفساد عن طريق تحقيق مبدأ المساواة ، وتفعيل الرقابة على كل المؤسسات واتباع الشفافية والعدالة والمسؤولية في اتخاذ القرار، التخطيط ، التقدير الجيد، وتسخير كل الإمكانيات والقدرات للقضاء عليه بكل الوسائل الممكنة والمشروعة ويجب أن تتضافر كل الجهود لوضع استراتيجية شاملة ومتكاملة ومندمجة تتفاعل في اطارها كل المجودات الوطنية للقضاء عليه.

ان تطبيق الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد عنصران مرتبطان ببعضهما ارتباطاً وثيقاً ، فمن أهم خصائص الحوكمة الرشيدة أنها تضم آليات لمكافحة الفساد والسلوك الفاسد، ويعد مؤشر السيطرة على الفساد من أهم مجالات اهتمام الحوكمة الرشيدة الذي يجب أن يتضمن في النظام القانوني الداخلي للدولة ففي ظل النظام الفاسد لا يمكن القيام بتحقيق التنمية الاقتصادية ودعم النمو الاقتصادي لان الفساد يؤثر سلباً على مناخ الاستثمار والأعمال وبالتالي التطور الاقتصادي ، وما له من اثار سلبية على حماية وتعزيز حقوق الانسان.

وأخيراً هناك عدة أسئلة تطرح نفسها:

- 1- هل تم تطبيق الحوكمة الرشيدة في ليبيا؟
- 2- هل هناك التزام سياسي بين ما يقال وما يطبق من المسؤولين والسياسيين في ليبيا؟
- 3- هل توجد فجوة في التشريعات والقوانين أو إننا نحتاج لمزيد من التشريعات والقوانين الخاصة بمكافحة الفساد لتكون رادعاً قوياً ضد كل من يرتكب جريمة الفساد، اما إننا نحتاج لتفعيل تلك القوانين؟
- 4- هل يوجد فجوة في الموارد البشرية والنزية والكفاءة خاصة في المجالات الهامة؟
- 5- هل الصراعات والأزمات السياسية والانقسام السياسي وعدم الاستقرار وانعدام الشفافية وعدم تطبيق القانون وضعف المؤسسات والعنف المجتمعي وإنتشار السلاح وضعف المجتمع المدني وعدم مهنية معظم وسائل الإعلام هو السبب الأساسي في تقشي ظاهرة الفساد في ليبيا، فمن المحزن ان تحتل ليبيا في مؤشر الفساد المرتبة 173 من بين 180 دولة في العالم حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2024ف، بالإضافة لذلك أكد البنك الدولي على ان ليبيا تعاني من سوء استخدام الحوكمة وتفتقر إلى الشفافية والمسألة الحكومية وهي من بين أسوأ البلدان أداء؟
- 6- كيف يمكن مواجهة الفساد في ليبيا؟

#### الهوامش:

- 1- إيمان بن عزوز، الحوكمة الرشيدة كآلية لمكافحة الفساد، رسالة ماجستير، جامعة محمد البشير الابراهيمى، 2023، ص1.
- 2- د. مرعي علي الرمحي، واقع العلاقات الترابطية بين الحوكمة السياسية وظاهرة الفساد السياسي، <https://democraticac.de>
- 3- إبراهيم فريد عاكوم، إدارة الحكم والعلومة، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006، ص58.
- 4- محي الدين شعبان ثوق، الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، عمان- الأردن، دار الشرق للنشر والتوزيع، 2014، ص50.
- 5- مدحت محمد أبو النصر، الحوكمة الرشيدة فن إدارة مؤسسات عالية الجودة، مصر، دار الكتاب المصرية، 2015، ص48.
- 6- صبرينة عجابي، دولة القانون في ظل الحكم الرشيد، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2019، ص26.
- 7- أحمد مصطفى صبيح، الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري، مصر، مركز الدراسات العربية والتوزيع، 2016، ص36.
- 8- ياسمين أحمد رشيد، التنمية المستدامة في سلطنة عمان، رسالة ماجستير، جامعة النهدين، كلية العلوم السياسية، 2020، ص15.
- 9- دريد محمد السامر، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص22.
- 10- نفس المرجع السابق، ص23.
- 11- هايدي علي فهمي، الحوكمة الرشيدة والتنمية الاقتصادية، المجلة الدولية للسياسات العامة، مصر، المجلد 3، العدد 2، 2024، ص34-36.

- 12- البرفسور محمد عبد الرحمن بالروين، ، الفساد وعلاقته في زعزعة الاستقرار، ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي مكافحة الفساد لتدعيم الاستقرار، 2022، ص2.
- 13- ليلي علي أحمد الشهري، الفساد ومكافحته والوقاية منه رؤية شرعية، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، الإسكندرية، جامعة الطائف، العدد38، ص276.
- 14- أحمد مصطفى صبيح، الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري مرجع سبق ذكره، ص246.
- 15- عبد الباسط الدوكالي علي، الفساد وعلاقته في زعزعة الاستقرار، ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي مكافحة الفساد لتدعيم الاستقرار، 2022، ص2.
- 16- يوسف عبد عطية بحر، الفساد الإداري المسببات والعلاج، مجلة جامعة الأزهر بغزة، العدد 2، 2003، ص15.
- 17- البرفسور محمد عبد الرحمن بالروين، ، الفساد وعلاقته في زعزعة الاستقرار، مرجع سبق ذكره، ص5.
- 18- د. عادل محمد الشريجي، واقع الفساد الإداري في ليبيا الأثار وسبل مكافحته، مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة الزاوية، كلية الاقتصاد، المجلد الأول، العدد الثاني، 2018، ص239.
- 19- أ.د. شهيدة قادة، التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد ومفاراتها، 2019،